«موبايلات» بأسعار خيالية.. وثقافة غير موجودة.. كيف سنسدد فواتيرنا إلكترونياً؟

مدير الدفع الإلكتروني في «المركزي» لـ«الوطن»: سهّلنا فتح الحسابات لأقصى درجة ممكنة وسيبقى في كل محافظة مركز اتصالات للجباية التقليدية

عبد الهادي شباط

بعد نحو عامين على إطلاق مصرف سورية المركزي لمنظومة الدفع الإلكتروني، أعلنت وزارة الاتصالات أنها ستنتقل في دفع فواتيرها إلى تطبيقات الدفع الالكتروني، ولحقتها وزارة الكهرباء التي ستطبق ذلك أيضاً على فواتير الكهرباء مع نهاية العام القادم ٢٠٢٤.

لن ندخل في تفاصيل الفترة التي مضت (نحو عامين) من إطلاق المركزي لمنظومة الدفع الالكتروني حتى بدء دفع فواتير الهاتف إلكترونياً والنتائج المتواضعة التي سجلها المشروع خلال هذه الفترة، لكن اليوم ومع الاقتراب من تنفيذ الاتصالات لمشروعها دفع فواتير الهواتف إلكترونياً الكثير من التساؤلات تدور بين الناس، مفادها: هل نحن جاهزون لتنفيذ هذه الخدمات إلكترونياً لجهة البنى التحتية والبرامجية؟ وماذا عن الأشخاص الذين يفتقرون لوسائل الدفع الإلكتروني أو المناطق التي تفتقر للتغطية أو الشبكة (النت) أو شريحة الأشخاص الذين ليس لديهم خبرة أولاً يستطيعون بها التعامل مع تطبيقات الدفع الإلكتروني؟

ولإجابة عن هذه التساؤلات اتصلت «الوطن» بمدير أنظمة الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي عماد رجب الذي بيّن أن معظم وسائل الدفع الإلكتروني باتت متاحة لدينا ومن أكثرها شيوعاً البطاقات المصرفية. وبخصوص تطبيق دفع فواتير الهاتف إلكترونياً مع بداية الشهر المقبل، أوضح أن هناك تنسيقاً مع وزارة الاتصالات وتم التوافق على وضع خطة تدريجية لتطبيق ذلك ومنها ترك مركز اتصالات واحد في كل محافظة لتنفيذ عمليات الجباية تقليدياً لمن يتعذر عليه الدفع إلكترونياً. في حين أوضح أن هناك تنسيقاً وعملاً بين مصرف سورية المركزي والعديد من القطاعات والفعاليات الاقتصادية ومنها السياحة والصحة والصناعة والاقتصاد لإنجاز تفاهمات وخطط عمل لتشميل الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات ضمن خدمة الدفع الإلكتروني.

وكان المركزي بين أن عملية الربط بين المصارف تسهم في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني لشريحة واسعة من المتعاملين مع هذه المصارف وأن المواطن صاحب الحساب المصرفي لن يتحمل أي نفقات عن عمليات الدفع بواسطة البطاقة حيث تدفع العمولات من الجهات المستفيدة من خدمات الدفع.

وأنه إلى جانب عملية الربط بين المصارف تم منح تراخيص لتطبيقات الهاتف الجوال ورمز الاستجابة السريع «QR» لعدد من المصارف بهدف توسيع خيارات المتعاملين معها في مجال الدفع الإلكتروني على أن تتم متابعة التحديث والتطوير لوسائل الدفع لمواكبة التطورات العالمية ولتكون نقطة الانطلاق للتحول الرقمي والوصول إلى الحكومة الإلكترونية.

لكن العديد من الأكاديميين والمتابعين لمشروع الدفع الالكتروني يرون أنه رغم مرور نحو سنتين على إطلاق المركزي لمنظومة الدفع الالكتروني، ما يزال تطبيقها واستخدامها من المواطنين ضمن نطاق ضيق، حتى إن اتساع استخدامها من القطاع العام ما يزال محدوداً وبطيئاً، معتبرين أن البنية التحتية للتعامل بخدمة الدفع الإلكترونية ليست جاهزة من الناحية التقنية لغاية الآن بسبب ضعف الإنترنت والانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي وقدم التجهيزات التي تخص تطبيق مثل هذه الخدمة إضافة إلى أن التشبيك بين القطاعات ليس بالمستوى المطلوب، وأن هناك مشكلة واضحة تقف عائقاً دون توسع تطبيق الخدمة تتعلق بشكل أساس بالناحية الفنية إضافة لعدم عدم كفاية الكوادر البشرية وعدم كفاءتها.

بينما يرى الكثير من المواطنين أن ثقافة الدفع الإلكتروني مازالت جديدة على ثقافة المجتمع السوري وتحتاج لمزيد من التوضيح والترويج والانتقال التدريجي وخاصة أن أسعار أجهزة المحمول والهاتف النقال مرتفعة جداً (الأجهزة الحديثة) وأسعارها تتعارض مع ما تتجه له الحكومة من تشجيع الدفع الإلكتروني وخاصة أن الرسوم الجمركية العالية جداً على توريد أجهزة الموبايل أصبحت هذه الأجهزة في السوق المحلية أغلى من مثيلاتها في الدول المجاورة وحتى دول الخليج العربي وذلك على التوازي مع الظروف المعيشية العامة التي يمر بها معظم المواطنين وعدم قدرتهم بالأصل على ادخار أي رصيد من أجل تحويله إلى المصارف ووضعه في حساباتهم البنكية.

وذلك يضاف أيضاً لإجراءات المتبعة من المصارف من خلال تحديد سقوف محددة لسحب المبالغ التي لا تشجع المواطن على التعامل بالدفع الإلكتروني الذي بات يفضل أن يدخر أمواله في منزله بدلاً من التعامل مع المصارف، ولم تشجع التاجر الذي يملك فائضاً من الأموال للتعامل مع المصارف في سورية لممارسة الدفع الإلكتروني.

بينما اعتبر مدير أنظمة الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي أن هناك تسهيلات كبيرة لجهة فتح الحسابات المصرفية سواء فتح الحساب المصرفي التقليدي الذي تم تبسيطه لأكثر حد ممكن وتم الاكتفاء بصورة الهوية لمن يرغب بفتح حساب ومبلغ ١٠ آلاف ليرة ولا يحتاج لأكثر من ١٠ دقائق بالحالة الطبيعية في حين فتح الحسابات الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني يمكن للمواطن فتحه عبر الأونلاين وذلك لا يتطلب حضوره للمصرف وتكون العمليات عبر حسابات خاصة فقط بالدفع الإلكتروني على أن يكون سقف هذا الحساب ٥ ملايين ليرة.

كما بيّن أنه تم التوسع في نشر نقاط البيع وتجاوز عدد نقاط البيع في المولات والمشافي وغيرها من الفعاليات الاقتصادية والخدمية لأكثر من ٥٥٠٠ نقطة بيع بغرض تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني والتخفيف من معاملات الكاش.

> نشرنا ٥٥٠٠ نقطة بيع في المولات والمشافي وغيرها

الاقتصاد تعمم بقبول شهادة المنشأ الإلكترونية من الدول العربية

الحلاق لـ«الوطن»: خطوة مهمة وستكون داعماً رئيسياً لتسهيل التصدير

هناء غانم

أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التحسينات الجديدة على خدمة شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً والتي ستمكن المستفيدين من القطاعين التجاري والصناعي، إضافة إلى المصدرين الأفراد، من استخراج وطباعة شهادات المنشأ بالتوقيع والختم عليها إلكترونياً من قبل الدول العربية ما دام يتوافر فيها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها والخاص بالجهة الرسمية أو أي وسيلة الكترونية أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ الخدمة المقدمة لهم دعماً للعملية التجارية، لافتاً إلى أن تطبيق هذه الخدمة سيكون داعماً رئيسياً لتسهيل عملية التصدير، وتأتي تلك التحسينات ضمن حزمة من الخدمات الإلكترونية التي تسعى الحكومة إلى تطويرها، ولفت الحلاق إلى أن مديرية الجمارك لديها آلية خاصة بتحليل البيانات حيث تقوم بإعادة كل التحاليل المقدمة.

وأشار موضحاً أن التحسينات الإلكترونية للخدمة أتاحت إمكانية التحقق إلكترونياً من البيانات الرسمية المطلوبة من دون الحاجة إلى زيارة الجهات المعنية لوجود الربط والتكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. والأهم حسب الحلاق أن شهادة المنشأ تعد وثيقة رسمية تمنح من الجهات المعنية.

سورية تشارك في المنتدى الاقتصادي العربي - اليوناني الثاني عشر

السباعي لـ«الوطن»: تم طرح فكرة تصدير الزيت السوري وبالإمكان الاستفادة من تجربة اليونان في الصناعة الدوائية

رامز محفوظ

بين خازن اتحاد غرف التجارة السورية رئيس غرفة تجارة حمص أنس السباعي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المشاركة في أعمال المنتدى الاقتصادي العربي – اليوناني الثاني عشر كانت مفيدة، مشيراً إلى أنه تم طرح عدة محاور للنقاش بين الوفود المشاركة حول عدة مواضيع تخص الكهرباء وبدائل الطاقة المستدامة والمتجددة والبيئة، وغيرها.

ولفت السباعي إلى أن الموضوع الأساسي التي تمحور النقاش حوله خلال المنتدى يخص آلية التعاون بين البلدان العربية واليونان وفتح أبواب التجارة بينها، مشيراً إلى أن المحور الرئيسي الذي تحدث فيه وفد اتحاد غرف التجارة السورية خلال المنتدى هو موضوع الصناعات الدوائية في سورية ومراحل تطورها.

وأوضح بأنه تم الحديث خلال إحدى جلسات الحوار حول موضوع الصعوبات التي تواجه التجارة في سورية واليمن وليبيا وكيفية التغلب على هذه الصعوبات، فضلاً عن كيفية الاستفادة من العلاقات بين سورية واليونان والبلدان العربية لتذليل الصعوبات.

وأشار السباعي إلى أن معظم الدول العربية شاركت في أعمال المنتدى وتم عقد عدة لقاءات ثنائية بين جميع الأطراف المشاركة والحوارات كانت مفتوحة وتخص التجارة والصناعة.

وأكد السباعي أنه يمكن لسورية الاستفادة من تجربة اليونان باعتبار أنها مرت بمراحل صعبة بخصوص التجارة والصناعة وذلك من خلال التعرف على الآليات التي اتبعها الجانب اليوناني للتغلب على الصعوبات التي واجهته، موضحاً أن اليونان متطورة جداً في مجال الصناعات الدوائية إضافة لموضوع الطاقة ويمكن الاستفادة من تجربتها بهذا الخصوص.

وبين أن حجم التبادل التجاري بين سورية واليونان ضعيف جداً، مضيفاً: لكن من الممكن أن تستفيد سورية وكذلك اليونان من التبادل التجاري بين الطرفين وخصوصاً أنه تم طرح فكرة استجرار اليونان للزيت من سورية، مشيراً إلى أن اللقاءات مع الجانب اليوناني مستمرة لحين إيجاد حلول للصعوبات التي تواجه التجارة والصناعة.

وكانت قد اختتمت مؤخراً في العاصمة اليونانية أثينا مؤخراً أعمال المنتدى الاقتصادي العربي–اليوناني الثاني عشر بمشاركة وفد من اتحاد غرف التجارة السورية، الذي ضم كلاً من خازن الاتحاد رئيس غرفة تجارة حمص إياد دراق السباعي، وعضو مكتب الاتحاد ممثل الاتحاد في مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية أنس جود، وأعضاء من مجلس إدارة الاتحاد وعدد من رجال الأعمال، إضافة لرئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير.

وتركزت جلسات المنتدى الذي استمر مدة يومين حول مواضيع الكهرباء وبدائل الطاقة المستدامة والمتجددة والبيئة، ومشاريع الإعمار وتحديث البنية التحتية وتجربة اليونان في صناعة مواد البناء، والصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية والعضوية.

واستعرض خازن الاتحاد إياد السباعي خلال جلسة بعنوان الصناعات الدوائية تاريخ الصناعات الدوائية في سورية وتطورها وتطبيق معايير الجودة العالمية فيها والتحديات التي واجهتها، مشيراً إلى أهم النباتات المنتشرة في سورية التي تستخدم خلاصتها في صناعة الأدوية، لافتاً إلى أن الصناعات الدوائية في سورية أثبتت جدارتها في مواجهة التحديات خلال السنوات السابقة وما زالت الحكومة تحاول إحياء هذه الصناعة لتنهض من تحت ركام الصعوبات والتحديات المستمرة حتى يومنا الحاضر.

وفي جلسة حوار بين رؤساء الاتحادات والغرف التجارية العربية المشاركة مع نظرائهم اليونانيين حول سبل زيادة التبادل التجاري، والاستثمارات المتبادلة، ونقل المعرفة والتقنية بين اليونان والدول العربية، لفت السباعي إلى أن المنتدى فرصة لعرض ما تتعرض له سورية، والاطلاع على الحلول اللازمة، منوها بما تمتاز به سورية من موقع تجاري مهم وصناعات متميزة.

وأشار السباعي إلى عمل اتحاد غرف التجارة السورية الذي يمثل ١٤غرفة في جميع المحافظات السورية وكل غرفة معنية بمحافظتها، منوها بعمل اتحاد غرف التجارة خلال الأزمة في سورية، حيث كان له دور متميز في العمل الإنساني والوقوف إلى جانب الدولة في معظم هذه النشاطات.

وتطرق إلى قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢٠ الذي منح المزايا للمستثمرين والتجار وإعفاءات من الضرائب وتحقيق التملك من المستثمرين الأجانب، مبيناً أن الاتحاد ساهم باتخاذ قرارات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية وإصدار المراسيم والتشريعات المناسبة للمساهمة في إعادة الإعمار.

انتقادات حادة لقرار السماح بتصدير زيت الزيتون

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: لسنا مع القرار ولم يتم التشاور معنا

المعقالي لـ«الوطن»: المستفيد الأول التاجر والمتضرر الأكبر المستهلك

الوطن

عقب قرار الحكومة الصادر بتاريخ ٢٣ آب من العام الجاري والقاضي بإيقاف تصدير مادة زيت الزيتون اعتباراً من مطلع أيلول، والذي جاء بناءً على توصية اللجنة الاقتصادية، ونتيجة لدراسة واقع الإنتاج لموسم ٢٠٢٣–٢٠٢٤، والكميات المتوقع إنتاجها مقارنة مع الاحتياج الفعلي وسبل تسويق الفائض منه، تراجعت الحكومة عن القرار وسمحت بتصدير المادة بشرط أن تكون معبأة بعبوات لا تزيد على حجم (٥) ليترات أو كغ وبكمية لا تزيد على /٥٠٠٠/ طن الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر المادة في السوق ووصول سعر مبيع الصفيحة وسطياً لحدود ١,٥ مليون بعد أن كانت تباع بسعر ١,٢ مليون ليرة، ناهيك عن التفاوت في السعر بين منطقة وأخرى، وأكد بعض الباعة أن تجار الزيت رفعوا سعر المادة بمجرد صدور القرار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم بأنه ليس مع قرار السماح بتصدير مادة زيت الزيتون في هذا التوقيت بالذات وذلك بالتوازي مع قلة إنتاج المادة لهذا العام، لافتاً إلى أنه لم يتم التشاور ومناقشة اتحاد الفلاحين بموضوع السماح بتصدير المادة بالمطلق، وأكد إبراهيم أنه لا يعلم إن كان هناك مبررات للحكومة للسماح بتصدير المادة بعد إيقاف تصديرها وهل سيتم تصديرها مقابل استيراد مواد زراعية أخرى أو الحصول على القطع الأجنبي؟ موضحاً أن المشكلة هذا العام أن الإنتاج قليل جداً والفلاح يعتبر منتجاً ومستهلكاً في الوقت نفسه لمادة زيت الزيتون وفي ظل ضعف القوة الشرائية فإن المستهلك سيتضرر حتماً من القرار.

من جهته أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي في تصريح لـ«الوطن» أن المستفيد الأول من قرار السماح بتصدير المادة هو التاجر فقط وليس الفلاح ولا أصحاب المعاصر، والمتضرر الأكبر منه هو المستهلك، مطالباً بدراسة حاجة السوق من المادة قبل صدور القرار وتصدير الفائض بتصدير مادة لا تغطي الحاجة في ظل قلة الإنتاج لهذا العام.

وأوضح المعقالي أنه وفقاً لجولات الجمعية على الأسواق لوحظ ارتفاع بسعر المادة في السوق بعد صدور القرار، فضلاً عن احتكارها من بعض تجار الزيت من أجل رفع سعرها، حيث كلفوا من استجرار المادة من الفلاحين الذين لديهم كميات من المادة ومن المعاصر وذلك بهدف تخزينها واحتكارها وبيعها للمستهلك بأسعار مرتفعة.

وكان قد وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية بالسماح بتصدير مادة زيت الزيتون المفلترة والمعبأة بعبوات لا تزيد على حجم (٥) ليترات أو كغ وبكمية لا تزيد على /٥٠٠٠/ طن، على أن يعاد النظر بزيادة هذه الكميات وفق تطورات سعر وكمية المادة في السوق المحلية.

وجاءت هذه التوصية استناداً للاجتماعات المنعقدة مع مجلس الأعمال السوري الصيني واتحاد غرف الصناعة السورية واتحاد غرف التجارة السورية ووزارة الخارجية والمغتربين لتحديد المواد القابلة للتصدير واقتراح السماح بتصدير مادة زيت الزيتون إلى الصين بعبوات صغيرة، وعطفاً على طلبات الشركات المنتجة لعبوات مادة زيت الزيتون لإعادة النظر بقرار منع تصدير زيت الزيتون والسماح بتصديره بعبوات وكميات محددة لأن منع تصدير زيت الزيتون يؤدي إلى خسارة الأسواق الخارجية وفقدان أحد أكبر موارد القطع الأجنبي.

أكثر المحافظات استجراراً للكهرباء بطريقة غير مشروعة اللاذقية ثم دمشق

ميلع لـ«الوطن»: ٢,٤ مليارات ليرة دفعها سارقو الكهرباء مخالفات

جلنار العلي

كشف مدير المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء هيسم ميلع في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مجمل الضبوط التي تم تنظيمها في جميع المحافظات باستثناء الحسكة والرقة وإدلب والقنيطرة، وصل إلى ١٣٦١٠ ضبوط، بينما بلغت كمية الاستجرار غير المشروع نحو ٤٩,١ مليون كيلو واط ساعي، ووصلت قيمة الضبوط إلى ما يزيد على ٢,٤ مليار ليرة.

وأوضح ميلع أن أكثر المحافظات استجراراً للكهرباء بطريقة غير مشروعة هي محافظة اللاذقية بواقع ٣٥٩٥ ضبطاً، وتليها دمشق بواقع ٢٧١٩ ضبطاً، ثم ريف دمشق حيث تم تنظيم ٢٤٠٠ ضبط فيها، فحلب ١٥٦٢ ضبطاً، وحمص ١٢٠٥ ضبوط.

وفي السياق بيّن الميلع أن المؤسسة تقوم بشكل دائم بملاحقة حالات الاستجرار غير المشروع بالمحافظات كافة، فعندما يتم الكشف عن شخص يستجر كهرباء تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص بضبطه على الفور، ليجري تنظيم الضبط وتقدير الكمية المستجرة، لافتاً إلى أنه في حال دفع المخالف قيمة الغرامة خلال فترة مدتها ٣ أشهر يتم إجراء تسوية، أما في حال امتنع عن ذلك فيتم تحويله إلى القضاء ليخضع للعقوبات القانونية التي يستحقها.

هذا وتعاني المحافظات السورية كافة من تقنين كهربائي قاس يصل في بعض المحافظات إلى ١٠ ساعات متواصلة وأحياناً أكثر، بسبب عدم توافر حوامل الطاقة بعد احتلال الولايات المتحدة الأميركية أهم منابع النفط والغاز في سورية.